تنظيم الحريات العـــــامة في التشريـــــــع الجزائري

رغم أهمية الدستور في حماية الحقوق و الحريات العامة إلا أنه لا يمكن حصرها كلها بنصوص دستورية محددة ، و من هنا يأتي دور التشريع في تنظيمها و ضمان تمتع الفرد بها باعتباره المجال الحيوي و الإطار القانوني لنظام الحريات . و قد نصت المادة 139 من التعديل الدستوري 2020 على مهمة البرلمان في التشريع في مجال الحقوق و الحريات و الواجبات الأساسية للأفراد ، كما نصت أغلب الدساتير بما فيها دستور الجزائر المعدل لسنة 2020 على إعطاء المشرع العادي سلطة تنظيم الحريات العامة بما يتماشى و متطلبات النظام العام مع وضع حدود لممارستها و تحديد الأعمال التي تشكل اعتداء على الحريات و ضمانات ممارسة المواطنين لهذه الحريات [1].

و من خلال استقراء نصوص دستور 2020 نجد عبارات تبين إحالة المؤسس الدستوري مهمة تنظيم الحريات للتشريع منها :

- ✓ " وفقا للشروط المحددة بالقانون" أو "في إطار احترام القانون "(م 69)
- ✓ **" يحدد القانون شروط و كيفيات ممارستها (م 52)،**
- ✓ **" تحدد واجبات و التزامات أخرى بموجب القانون (م 64)**
- ✓ **" في إطار القانون " (م 49)**
- ✓ **"في الحالات التي يحددها القانون "(م 38) ،**
- ✓ **"يحدد القانون شروط تطبيق هذا الحكم " (م 12) (م 67) (م 72) ،**
- ✓ **"يحدد القانون كيفيات تطبيق هذه المادة "(م 15) ،**
- ✓ **" يحدد قانون عضوي شروط و كيفيات انشاء الجمعيات "(م 53) ،**
- ✓ **" يحدد القانون كيفيات التطبيق " (م 55)**
- ✓ **"يحدد قانون عضوي كيفيات انشاء الأحزاب السياسية "(م 57) .....**

فالتشريع في مجال الحقوق الحريات العامة هو بحد ذاته ضمانة لها و خير وسيلة لحمايتها بالنظر ل [2]:

- ✓ مرور عملية إصدار القوانين بمراحل و إجراءات تسمح بالرقابة على مدى دستوريتها
- ✓ تتميز القواعد القانونية بأنها عامة و مجردة ، تسري على جميع المخاطبين بها الذين تتوفر فيهم شروط تطبيقها ، و دون أن تميّز فئة معينة

---

[1] . كسال عبد الوهاب ، مطبوعة الحريات العامة ، كلية الحقوق ، جامعة سطيف 2 ، 2015 ، ص 43

[2] . د . بن عثمان فوزية ، محاضرات في الحريات العامة ، منقحة وفقا للتعديلات الدستورية 2020 ، جامعة سطيف ، ص 48

- ✓ الأثر الفوري للقانون و مبدأ عدم رجعية القانون ، بما يضمن استقرار المراكز القانونية و يحقق حماية و احترام فعلي للحقوق و الحريات [3]

و يتجلى دور التشريع في تنفيذ نصوص الدستور أو تكملتها على أن يتطابق مع مضمونها و لا يعارضها تطبيقا لمبدأ تدرج القوانين و حفاظا على مبدأ الشرعية [4] ، فلا ينحرف المشرع عن توجه المؤسس الدستوري

و يتكون الإطار التشريعي الذي ينظم الحريات العامة في الجزائر من قوانين عضوية و قوانين عادية :

- ✓ تنظم القوانين العضوية بعض الحريات في جانبها السياسي مثل حرية انشاء الأحزاب السياسية وغيرها ، لتشكل ضمانة حقيقية لممارسة الفرد هذه الحريات ، فكما نعلم يخضع القانون العضوي للرقابة القبلية الوجوبية للتحقق من مدى دستوريته .
- ✓ تنظم القوانين العادية باقي الحريات الأخرى .

[3] . انظر المادة 43 من دستور 2020 " لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم "

[4] .د . بن بلقاسم أحمد ، محاضرات في الحريات العامة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة سطيف 2 ، 2016 ،ص 37